

كيف يرصد الآباء أعراض الاكتئاب لدى الأطفال والمراهقين

برلين - لا يصيب الاكتئاب البالغين فحسب، وإنما أيضا الأطفال والمراهقين. ولكن قد يجد المعلمون والآباء صعوبة في رصد علامات الاكتئاب لدى الصغار. فالأطفال الصغار يميلون إلى البكاء كثيرا حتى عندما يكونوا أصحاء، على سبيل المثال، أما بالنسبة إلى المراهقين فغالبا ما تكون أعراض مثل الحزن وسرعة الانفعال جزءا من فترة البلوغ.

وغالبا ما يكون من السهل على المتخصصين من الأطباء التعرف على علامات الاكتئاب، وبالتالي إذا كان لدى الآباء شكوك فمن الأفضل اللجوء إلى مختص.

ووضعت الجمعية الألمانية لمساعدة مرضى الاكتئاب قائمة بالأعراض مصنفة وفق الفئة العمرية تساعد في تقرير ما إذا كان التدخل الطبي مطلوباً.

وبالنسبة إلى الفئة العمرية من سن عام إلى ثلاثة أعوام، تتمثل الأعراض في زيادة البكاء، أو انعدام تعابير الوجه، أو زيادة سرعة الانفعال، أو فرط الحركة، أو سلوك التحفيز الذاتي مثل الهرج أو المتواصل للجسم، أو المص المفرط للأصابع، أو قلة الفرح، أو الرغبة في اللعب، أو اضطراب عادات الأكل، أو اضطراب النوم، أو كل هذه الأعراض.

وفي ما يتعلق بالفئة العمرية من ثلاثة إلى ستة أعوام، تتمثل الأعراض في تعبيرات الوجه الحزينة المتكررة، أو انعدام أي تعبيرات على الوجه أو إيماءات، أو زيادة سرعة الانفعال، أو المزاج غير المستقر، أو القلق، أو قلة المرح، أو الرغبة في اللعب، أو الخمول، أو السلوك الانطوائي، أو الأرق، أو السلوك الهزلي أو العدائي، أو اضطرابات الأكل والشرب، أو النوم.

وبالنسبة إلى الفئة العمرية من ستة إلى 12 عاماً، تتمثل الأعراض في الشعور بالحزن وصعوبة في التركيز، أو ضعف الذاكرة، تراجع في الأداء المدرسي، الخوف من المستقبل، القلق، شعور غير متناسب بالذنب وانتقاد الذات الجائر، بطء الحركة، أو قلة التنسيق، وسلوك منبسط على الذات، وقلة الشهية، واضطراب النوم، وأفكار انتحارية.

وفي ما يتعلق بالفئة العمرية من 13 إلى 18 عاماً، تأتي الأعراض في هيئة قلة الثقة بالنفس، المخاوف المستمرة، الكسل، صعوبة في التركيز، تقلب المزاج، ضعف الأداء في الدراسة على هوايات، الشعور بعدم القدرة على مواكبة المتطلبات الاجتماعية والعاطفية، العزلة والانسحاب الاجتماعي، شكاوى نفسية جسدية مثل الصداع وفقدان الوزن واضطراب النوم وأفكار انتحارية.

تشريعات تعاقب الأطفال لخفض الجريمة في مصر

البرلمان يناقش عقوبات أقساها المؤبد والإعدام



طفولة مهددة أو خلف القضبان

أن يكون هناك أطفال يقتلون ويغتصبون ويمارسون الانتقام، بسبب سوء التربية وغياب المتابعة والقدوة الحسنة. ويرى هؤلاء أن تغليب العقوبة لن يقضي على الظاهرة، طالما استمر تهرب الأسر من تحمل المسؤولية الأكبر، ورفضهم مراجعة أنفسهم وطريقة رعايتهم وتربية صغارهم حتى يشبوا ويكبروا كاسوياء، ويبدرون بمعاقبتهم على كل خطأ.

ويقول المعلم أحمد علي، "في الماضي كنا نستعين بولي أمر الطالب المخطئ لتقويم سلوكياته وتعنيفه أمام المعلمين وباقي زملائه، أما اليوم فإن الطفل الذي يرتكب خطأ ويعاقب من جانب المدرسة، قد يأتي والده للانتقام له، حتى أصبح عنف الصغار برعاية ودعم ومباركة الأسرة".

وبنفس المنطق، التي رئيس شبكة الدفاع عن حقوق الطفل المصري، بالمسؤولية كاملة على آرباب الأسر، لأنهم سبب انتشار جرائم الصغار، فهناك مئات الآلاف من العائلات تفككت بسبب طلاق الزوجين، ولم يعد أغلب الآباء يهتمون بمقابلة أبنائهم ويراقبون دائرة صداقاتهم، حتى ارتفع سقف التمرد والتحرر في التصرفات بين الأجيال الصاعدة. وأشار مصيلحي، إلى أنه في الدول المتقدمة، يشكل الإعلام 60 بالمئة من أخلاقيات الأطفال، مقابل 80 بالمئة في الدول النامية، ولأنه لا توجد استراتيجية متكاملة للحفاظ على الأخلاق والقيم في الأعمال الدرامية والسينمائية، أصبحت البلطجة رمزا في عيون الصغار.

فعلت ذلك، لا بد أن يقوم البرلمان بتعديل المادة الخاصة بسن الطفل في الدستور. وإذا تحرك البرلمان لتعديل الدستور، فإنه سوف يصطدم بمعضلة أخرى ترتبط بان النزول بسن الطفل يضاعف زواج القاصرات، في حين أن الحكومة أخفقت في الحد من انتشار الظاهرة رغم تغليب العقوبات المفروضة على الأسر التي تزوج بناتها قبل بلوغهن 18 عاما.

ويقود بعض نواب البرلمان حملة مناهضة للرفض الحقوقي، قوامها أن يتم تغليب العقوبات الموقعة على الأطفال للهروب من ورطة انسحاب مصر من لجنة الشؤون التشريعية والدستورية بالاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها، بحيث يستمر سن الطفل كما عند 18 عاما، ولكن يتم تشديد العقوبة.

ودعم الكثير من أساتذة القانون المدني والجنائي والدستوري هذا التوجه، وقالوا، إنه "حق أصيل للحكومة ومجلس النواب"، ولا يضع مصر في مازق دولي مع الأمم المتحدة، ما شجّع لجنة الشؤون التشريعية والدستورية على المضي قدما في مناقشة التعديلات. وتؤيد الحكومة فكرة إعادة النظر في العقوبات الموقعة على الصغار دون النزول بسن الطفل، وهو ما ظهر في تصريحات محمد برويش، مستشار وزيره التضامن الاجتماعي، أمام البرلمان، بتأييده أخيرا أن الحكومة لا تمنع البحث في العقوبة بالتشاور مع البرلمان.

وما بلغت انتباه الحقوقيين المدافعين عن شؤون الطفل أن ثورة الغضب الأسرية على جرائم الصغار لم تنطرق إلى أن الآباء والأمهات هما السبب الرئيسي في

الطلاب، وتجاهل ثقافة التربية على حساب الإهتمام بالنواحي التربوية أحد الأسباب الرئيسية التي أنشأت أجيالا غير سوية في السلوكيات والتصرفات، حتى أصبحت بعض المدارس تعلم مجرمين صغار وليسوا طلاب علم. وأكد أحمد مصيلحي، رئيس شبكة الدفاع عن حقوق الطفل المصري، أن ما يخطط له مجلس النواب للنزول بسن الطفل، عبث غير مقبول، لأن الحكومة وقعت على اتفاقيات دولية بان السن القانوني للأطفال هو 18 عاما، ولا يجوز محاكمتهم بأحكام يحاكم بها البالغون.

الضغوط الأسرية لتعديل القانون تواجه برفض المنظمات الحقوقية المعنية بشؤون الطفل

وتنص الاتفاقيات الدولية، والقانون المصري، على حظر محاكمة أي طفل أمام المحاكم العادية، بل تُنظر قضاياهم في محكمة الطفل. وفي حال الحكم بسجنهم، يتم إيداعهم دور الأحداث لحين انتهاء فترة العقوبة، ولا يجوز وضعهم في السجون حفاظا عليهم. وأوضح "العرب"، أن مصر إذا أرادت تعديل عقوبات الطفل، عليها أن تتقدم بتحفظ للأمم المتحدة على بنود الاتفاقية المعنية بالية معاقبة الأطفال، وتبلغ الدول الموقعة عليها، وحتى إذا

بعقوبات مشددة، يدفعهم إلى ارتكاب المزيد، لقناعتهم بأن أقصى عقوبة سوف تكون الحبس لسنوات.

وتواجه الضغوط الأسرية لتعديل القانون، برفض واستهجان من جانب المنظمات الحقوقية المعنية بشؤون الطفل، إذ تعتبر أنه مهما بلغت جرائم صغار السن، فإنهم ضحايا أسر لم تحسن تربيتهم، ومجتمع عاجز عن مواجهة البلطجة، وإعلام يشجّع على العنف.

وبغض النظر عن مسببات جرائم الأطفال، والخطوة الحكومية لمواجهة الظاهرة، يظل الحكم الذي تصدره محكمة القضاء الإداري، القول الفصل في حسم هذا الجدل، بعدما تقرر مدى قانونية دستورية تغيير عقوبات حديثي السن من عمده، فإذا رفضت الدعوى التي تطالب بتغليب الأحكام، سوف تقع المسؤولية كاملة على الأسرة لتقويم سلوك الصغار. والمتابع عن قرب لسلوك الأطفال في مصر، يجد بعضهم يحمل أسلحة بيضاء والات حادة، بمعنى أنهم يجهزون أنفسهم للانتقام، وربما القتل في أي لحظة، حتى أن البالغين أصبحوا يخشون الدخول في مشاجرات ومشاحنات مع صغار السن، خوفا من تعرضهم للأذى.

ويتذكر أحمد علي، وهو معلم مصري، أن أحد زملائه تعرض لأعتداء من جانب ثلاثة طلاب في المرحلة الإعدادية أعمارهم 13 سنة، وقاموا باستخدام الات حادة كانوا يحملونها في حقائبهم المدرسية، والمفاجأة أنهم لم يتعرضوا للفصل النهائي من المدرسة. وقال علي "العرب"، إن صمت المؤسسات التعليمية على جرائم

تصطدم مساعي مجلس النواب المصري للنزول بسن الطفل من 18 إلى 16 عاما، كأحد الحلول لمواجهة ظاهرة ارتكاب حديثي السن لجرائم جنائية، بمعضلة دستورية، واتفاقيات دولية وقعت عليها القاهرة قبل سنوات، بأن تلتزم بالأحكام القضائية للأطفال بعقوبات مشددة.



أميرة فكري
كاتبة مصرية

القاهرة - تقدم أكثر من عشرة نواب في البرلمان المصري بمشروعات قوانين لتعديل سن الطفل، بحيث يحاكم مرتكبو جرائم القتل والإغتصاب أمام محاكم البالغين بعقوبات قاسية تصل إلى السجن المشدد والمؤبد والإعدام، بعد وقوع أكثر من حادثة قتل هزت الرأي العام من جانب صغار السن.

وبرر كل نائب تحركه لتعديل القانون بأن التكوين النفسي والعقلي والجنينات الوراثية للأطفال تختلف، والطبيعة البدنية للصغار أصبحت أكبر من أعمارهم، كما أن الثورة التكنولوجية جعلتهم أكثر وعيا بأفعالهم، ولم يعد ممكنا معاملتهم على أنهم لا يدركون تصرفاتهم.

وتثار قضية خفض سن الأطفال في مصر كل فترة، لكنها أخذت أبعادا اجتماعية وإعلامية وبرلمانية وسياسية عقب واقعة مقتل طالب بالمرحلة الثانوية بمحافظة المنوفية، شمال القاهرة، على يد زميله بسبب تدخل المجني عليه للدفاع عن فتاة تعرضت للتحرش الجنسي. أمام المطالب الأسرية والاجتماعية بضرورة توقيع عقوبة الإعدام على المتهم، اصطدم المتضامنون مع الضحية، بان سن الجاني هي أقل من 18 عاما، وأقصى عقوبة سوف يوقعها القاضي عليه هي أن يصدر حكما بسجنه 15 عاما وفق قانون الطفل.

وتجددت الدعوات مع سقوط ضحية جديدة في محافظة الدقهلية غرب القاهرة، عندما قام طفل لم يتجاوز عمره 17 عاما، بتمزيق جسد شاب باستخدام سلاح أبيض، ومع كل جريمة من طفل تزداد الضغوط على البرلمان والحكومة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات للحد من الظاهرة. وما يعزز إمكانية النزول بسن الطفل في مصر، أن هناك حملة أسرية غير مسبوقه لاتخاذ هذه الخطوة، لأن الصمت على جرائم صغار السن وعدم ردعهم

الامتناع عن إقامة علاقة جنسية معيار عالمي لتعريف الاغتصاب

نيويورك - دعا خبراء امميون وإقليميون كافة الدول إلى سد الفجوة بين القوانين الدولية والوطنية بشأن الاغتصاب والعنف الجنسي، وفق بيان حديث لمنظمة الأمم المتحدة. وأشار الخبراء في بيان مشترك بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، إلى أن أصوات مناجيات من الاغتصاب ومن خلال حملات سلطات الاضواء على هذه القضية ووصلت إلى حد لم يعد من الممكن إسكاته أو تجاهله.

وقال البيان، "بينما نتطلع إلى المستقبل، وللمعالجة التأثير المفزع الذي يحدثه الاغتصاب والعنف الجنسي ضد المرأة على حقوق الإنسان للمرأة، يجب أن تتخذ الدول إجراء عاجلا، وكذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية، والمنظمات الدولية واليات الرصد المستقلة ومنظمات المجتمع المدني وحركات حقوق المرأة". وشدد الخبراء على ضرورة السعي الجاد إلى مكافحة الاغتصاب والعنف الجنسي، وتحدي القوالب النمطية الجنسية والموافق والسلوكيات السلبية التي تكمن وراء هذا العنف، ودعم وتوفير سبل الإنصاف لأولئك الذين هم على استعداد للتحدث علنا. وبينوا أن الاغتصاب من أكثر الجرائم التي لا يتم الإبلاغ عنها بشكل

كاف، وحتى عندما يتم الإبلاغ عنها، فإنه نادرا ما تتم مقاضاة الجناة. ويرجع الخبراء ذلك إلى عدد من العوامل بما في ذلك الصور النمطية القائمة على الجنس، وكذلك أنظمة العدالة الجنائية التي تحدد الاغتصاب على أساس استخدام القوة، مشيرين إلى أن هذه العوامل تمثل العقبات الرئيسية للتغيير المطلوب. وأوضح الخبراء "أن استمرار الاغتصاب والعنف الجنسي على نطاق واسع ومنههج ضد النساء، حتى في الدول التي أعلنت عدم التسامح مطلقا مع العنف ضد المرأة، يدل على أن العنف الجنسي متجذر بعمق في مجتمعاتنا التي لا تزال ذات سلطة أبوية".

وتبّه الخبراء إلى أن السلطة والسيطرة لا تزالان تخلقان بيئة اجتماعية يتم بموجبها تطبيع القوالب النمطية القائمة على النوع الاجتماعي بشأن دور المرأة في المجتمع. وتابعوا، "تسهم هذه العوامل في تسامح غير مقبول تجاه الاغتصاب، بما في ذلك في إطار نظم العدالة الجنائية، مما يؤدي في الكثير من الأحيان إلى إفلات الجناة من العقاب. علاوة على ذلك، كثيرا ما تتطلب أنظمة العدالة الجنائية، التي تعتمد تعريفات الاغتصاب القائمة على القوة، أدلة على أن مرتكب الجريمة قد استخدم الإكراه وأن الضحية لم تقاوم.

جدا، ولا يمكننا أن نضع مستقبلهم على المحك". واعتبر أن "نقص الفوط الصحية وتكلفة مستحضرات النظافة هما المسؤولان عن تغيب الفتيات عن الدراسة في البلدان، حيث يعيش 63 بالمئة من إجمالي السكان".

وأضاف أن "الأسر الفقيرة تفضل أن تبقى الفتيات في المنزل خلال الدورة الشهرية على شراء المنتجات ذات الصلة". ومن جانبها قالت مالكة بانو، الأمين العام لمجموعة "بنغلادش ماهيلا" التي تدافع عن حقوق النساء بهذا المشروع "، من الجيد أن تبصر مبادرات من هذا القبيل للنور للتصدي لوصمة العار الاجتماعية". ونبّهت اليونيسيف إلى أن عائلات كثيرة في بنغلادش لا تستطيع تحمل تكلفة منتجات الدورة الشهرية، وتستخدم الملابس القديمة.

آلة في جامعة بنغلادش تكسر تابو بيع الفوط الصحية للطالبات

تساكا (أعلى قليلا من عشرة سنتات)، وستكون الخدمة متاحة في الغرف النسائية المشتركة والمكتبات ومهاجع الطلاب. وأوضح سيكر أن الخطوة "تأتي في إطار حركة اجتماعية ضد التابو الذي يمثله الحيض في بنغلادش". وأشارت إلى أن هذه الخدمة ستقلل بصورة كبيرة الصعوبات التي تواجهها الفتيات أثناء فترة الحيض.

وقال باحثون إن أكثر من 40 بالمئة من التلميذات يبقين في البيت خلال الدورة الشهرية التي تلتقب بـ"فترة العار" في بنغلادش. وتعدّ الحكومة برنامجا تعترم إطلاقه مطلع 2020 في 90 ألف بلدة، وتسعى السلطات بدعم من منظمات إنسانية إلى التصدي للمحرمات الاجتماعية المرتبطة بالدورة الشهرية عند التلميذات وأهلن على حد سواء، وفقرة تقرير سابق لوكالة الأنباء الفرنسية "أي.آف.ب". وقال وزير الدولة لشؤون الإعلام، الذي تولّى سابقا حقيبة الصحة، الطبيب مراد حسن، "إنه لأمر مقلق

"د.ب.أي"، إن الطالبات سيكون بإمكانهن الحصول على الفوط في أي وقت يحتاجها فيه من خلال عشر ماكينات في الحرم الجامعي. ومن المقرر أن تقوم وزيرة التعليم ديبو موني بافتتاح الخدمة الأربعة، بحضور ممثلي عدد من المنظمات. وسيكون سعر الفوط الواحدة 10



ثورة على المحرمات